World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 26 – 30 يونيو/حزيران 2023

التوزيع: عام
التاريخ: 22 مايو/أيار 2023
اللغة الأصلية: الإنكليزية
أعيد إصدارها لأسباب فنية في 28 يونيو/حزيران 2023

البند 10 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2023/10-G*
مسائل التسيير والإدارة
للعلم

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

التقرير الأمني

مقدمة

1- على الرغم من تخفيف القيود المفروضة للتصدي لجائحة فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) في عام 2022، فقد ارتفعت الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، جراء حدوث ارتفاع في النزاعات والعنف. واستُنزفت قدرات استجابة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) بسبب اندلاع الحرب في أوكرانيا وتفاقم حالة انعدام الأمن في منطقة الساحل ولا سيما في بوركينا فاسو، بالإضافة إلى الأزمات في هايتي وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتطلب ارتفاع القيود التي تعرقل الوصول إلى المواقع المستهدفة وتنامي المخاطر الأمنية التكيف مع الأوضاع والصمود.

2- ووسَّع **البرنامج** نطاق عملياته ليصل إلى 160 مليون مستفيد في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2021. ودفع الطلب المتزايد على الدعم الإنساني خدمات الأمن في **البرنامج**[1] إلى الاستجابة بسرعة أكبر وبزيادة القدرات في المواقع المتضررة من مسببات الجوع المركبة. وبتوسيع **البرنامج** نطاق عملياته الإنسانية في مواقع تشمل أفغانستان وإثيوبيا ومنطقة الساحل، تزايدت التحديات التي واجهها. وفاقم تدهور الوضع الأمني في المناطق الحضرية المشكلات التي تمت مواجهتها في المواقع الميدانية النائية.

3- ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، اتسم الوضع الأمني العالمي في عام 2022 بارتفاع مستويات تهديد المنظمات الإنسانية بما في ذلك **البرنامج**. استمر دور الجهات المسلحة غير الحكومية في النمو. وتوسع التطرف العنيف، لا سيما في غرب ووسط وشرق أفريقيا، مما أدى إلى نزوح سكاني لا مثيل له، وتقويض الظروف الإنسانية وإضعاف القدرة على الصمود.

4- وفي هذا السياق، كان أمن **البرنامج** عاملا أساسيا في تنفيذ برامجه في الوقت المناسب، والتعاون مع الشركاء ومساعدة الموظفين في البلدان الأكثر تضررا. كما مكّن الأمن **البرنامج** من الوصول إلى المستفيدين مع الحد من تعطيل العمليات

[1] في هذا التقرير، تشير "الخدمات الأمنية" أو "خدمات الأمن في **البرنامج**" مجتمعة إلى أنشطة **البرنامج** الأمنية وموظفيه المعنيين بالأمن. ويشير مصطلح "شعبة الأمن" إلى الوحدة القائمة في المقر التي تقدم التوجيه والدعم للعمليات الميدانية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة M.V. Montalvo
مديرة
شعبة الأمن
بريد إلكتروني: maria.montalvo@wfp.org

الإنسانية. ومع ذلك، بحلول نهاية عام 2022، أدت الظروف الاقتصادية العالمية التي اتسمت بارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء إلى تعريض موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين والمقاولين لمستويات عالية من انعدام الأمن.

5- ومن خلال التعاون المشترك بين الوكالات، واصلت شعبة الأمن القيام بدور هام داخل نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، إذ حصلت على الأطر التنظيمية ذات الصلة من **البرنامج** لتوجيه ودعم العمليات واتخاذ القرارات بشأن إدارة المخاطر الأمنية.

أبرز النقاط في عام 2022

الملاك الوظيفي:

- تألفت القوى العاملة في مجال الأمن في كل مكاتب العالم من 518 موظفا، بزيادة قدرها 16 بالمائة عن عام 2021.
- 71 في المائة من الموظفين كانوا محليين.
- عمل 55 في المائة من الموظفين في مناطق أُدرجت ضمن مواقع الطوارئ.

الحوادث

6- في عام 2022، حدث تراجع ضئيل في عدد حوادث السلامة والأمن التي تؤثر على موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين والمقاولين الذين يقدمون الخدمات **للبرنامج** بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بعام 2021 حيث بلغت 736 1 حادثة.[2] ومع ذلك، مقارنة بعام 2020، ارتفع عدد الحوادث بأكثر من 40 في المائة. وكان اثنان وستون في المائة من الحوادث تتعلق مباشرة بموظفي **البرنامج** أو أصوله أو عملياته. ومن إجمالي عدد الحوادث، شملت 20 في المائة منها (345) **البرنامج** والشركاء المتعاونين والمتعاقدين، بينما مس منها 18 في المائة (313) الشركاء المتعاونين أو المقاولين أثناء قيامهم بواجباتهم نيابة عن **البرنامج**. ولم يلق خلال العام أي من العاملين في **البرنامج** حتفه بفعل أعمال العنف أو حوادث أمنية متعلقة بتنفيذ العمليات.

7- وشملت الاتجاهات والأرقام الرئيسية ما يلي:

- سُجلت ثمانية عشر حالة وفاة، بما في ذلك حالتان بين موظفي **البرنامج** في حادثتي سير خارج العمل. وسُجلت أربع وفيات بين المعالين من **البرنامج**.
- ظلت الجريمة أكثر تهديد شائع أمام **البرنامج** على مستوى العالم. وسببت المخاطر - في الغالب حوادث السير- في نصف الوفيات والإصابات الخطيرة.
- ارتفعت نسبة الحوادث التي تنطوي على عنف أو التهديد به من 26 في المائة عام 2021 إلى 31 في المائة.
- أثر تزايد نسبة الحوادث الأمنية على شركاء **البرنامج**.
- أُبلغ عن 19 عملية اختطاف شملت 61 من موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين والمتعاقدين؛ ويمثل هذا زيادة بنسبة 52 في المائة عن عدد عمليات الاختطاف في عام 2021. وكان غالبية المتضررين (49) من الموظفين الوطنيين. واختُطف اثنين من معالي **البرنامج** في عام 2022. وسجل المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا أكبر عدد من عمليات الاختطاف، حيث سجلت كل من بوركينا فاسو والكاميرون ست حالات.
- أضرت ثمانون في المائة (388 1) من الحوادث الأمنية المسجلة في عام 2022 بالموظفين المعينين وطنيا العاملين لدى **البرنامج** أو الشركاء المتعاونين أو المتعاقدين.
- شملت ثلاثة وسبعون في المائة من جميع الحوادث الأمنية التي مست **البرنامج** موظفين ذكورا؛ وكانت الموظفات ضحايا في 27 في المائة من الحالات، بإجمالي 180 حادثة (مقارنة بـ 149 في عام 2021). وأبلغت ثلاث موظفات في **البرنامج** عن تعرضهن لاعتداءات جنسية (في غواتيمالا، وليسوتو، والسودان). ومنذ عام 2018، كانت هناك زيادة

[2] ترتبط الحوادث ببرمجة **البرنامج** ولا تشمل أي حوادث تؤثر على الشركاء المتعاونين والمتعاقدين بشكل مستقل عن عمليات **البرنامج**.

مطردة في الحوادث التي تمس موظفات **البرنامج**، وهو اتجاه تتصدى له شعبة الأمن من خلال زيادة التركيز على زيادة الوعي، والتدريب قبل الإرسال إلى الميدان، والتدريب على التوعية الأمنية للمرأة.

توجهات الحوادث الرئيسية

8- ارتفعت نسبة الحوادث التي تنطوي على العنف - أو على التهديد به - ارتفاعا حادا في عام 2022 من 26 في المائة في فترة الإبلاغ السابقة إلى 31 في المائة. وارتفع عدد الحوادث التي أدت إلى اختطاف الأفراد أو إصابتهم بجروح خطيرة أو وفاتهم بنسبة 5 في المائة مقارنة بعام 2021، حيث شملت 61 حادثة 112 موظفا لدى **البرنامج** ومُعاليهم، وموظفي شركائه المتعاونين أو متعاقديه. وكان ما يقارب 60 في المائة من الحوادث التي كان لها تأثير كبير على موظفي **البرنامج** ومعاليهم حوادث أمنية تنطوي على عنف؛ وارتفعت هذه النسبة إلى 85 في المائة بالنسبة لشركاء **البرنامج** والمتعاقدين معه.

حسب التهديد

9- بوجه عام، لم تتغير التوجهات السائدة في مضمار التهديدات الأمنية عن فترات الإبلاغ السابقة: فأكثر من نصف الحوادث المبلغ عنها تعود جذورها إلى الجريمة (57 في المائة) ويأتي أكثر من ربعها من المخاطر الموجودة في بيئة التشغيل (28 في المائة). ووقع انخفاض طفيف في عدد **الحوادث الإجرامية** مقارنة بعام 2021 (بانخفاض قدره 47 حادثة). وأثرت الجريمة على 461 من العاملين لدى **البرنامج** أو شركائه المتعاونين أو متعاقديه وعلى 510 أصل من أصول **البرنامج**. ونتج عن واحد وستين حادثة وفاة أو إصابة خطيرة أو اختطاف، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 55 في المائة مقارنة بعام 2021، مع بلوغ **عمليات الاختطاف** ذروتها بقفزها من 15 في عام 2021 إلى 19 في عام 2022. وشكلت السرقات والسطو على المنازل والمضايقات وعمليات السلب نصف الحوادث. وقد تصاعدت أعمال المضايقة والترهيب والقبض على موظفي **البرنامج**، فضلا عن التهديدات بالعنف ضد موظفيه وتتبعهم لأغراض إلحاق الأذى بهم. وشملت البلدان[3] الأكثر تضررا بالحوادث الإجرامية هايتي، والسودان، وأوغندا، وأفغانستان، والكاميرون، وجنوب السودان. وتراجعت نسبة الحوادث المتعلقة **بالنزاعات المسلحة** من 12 إلى 8 في المائة من إجمالي عدد الحوادث المسجلة في عام 2022.

10- وظل تأثير الاضطرابات المدنية منخفضا على الرغم من أن ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة والمواد الغذائية المرتبطة بالنزاع في أوكرانيا أدت إلى حدوث اضطرابات في العديد من البلدان. ففي هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، استهدفت الحشود أصول ومباني الأمم المتحدة/**البرنامج**. وأدى نقص الغذاء وسط موجة الاحتجاجات في هايتي إلى نهب مستودعات **البرنامج**. وشملت البلدان التي شهدت أكبر عدد من حوادث الاضطرابات المدنية جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وموزامبيق، ونيجيريا، واليمن. وظلت الحوادث المرتبطة **بالتطرف والإرهاب** منخفضة عند 33 حادثة، أو 2 في المائة من العدد الإجمالي للحوادث. ووقع 27 من هذه الحوادث في غرب أفريقيا، التي شهدت توسعا في النشاط الإرهابي في منطقة الساحل الأوسط والدول الساحلية ومنطقة حوض بحيرة تشاد. وزادت الحوادث في فئة **المخاطر** من 22 في المائة إلى 28 في المائة في عام 2022. وشكلت المخاطر 60 في المائة من الوفيات والإصابات الخطيرة. وشملت البلدان الأكثر تضررا جنوب السودان والسودان، وأوغندا. واستجابة لذلك، عملت شعبة الأمن ووحدة السلامة والصحة المهنيتين[4] معا لزيارة المواقع الميدانية لمنع تكرار الحوادث الخطرة. ونُفذت تدابير لتحديث أنظمة تتبع المركبات وأدوات التحكم في السرعة. كما نظمت حملات توعية لموظفي **البرنامج** للوقاية من حوادث السلامة والصحة المهنيتين.

حسب الإقليم

11- ظل شرق أفريقيا هو الإقليم الذي شهد أكبر عدد من الحوادث في عام 2022، حيث شكل 39 في المائة من مجموع الحوادث، ولا سيما بسبب ارتفاع عدد الحوادث في جنوب السودان وحده (305). وشكل إقليم غرب أفريقيا والساحل معا 17 بالمائة من جميع الحوادث. وقابل الانخفاض الكبير في عدد الحوادث في الكاميرون (أقل بنسبة 66 في المائة مقارنة بعام 2021) وجمهورية أفريقيا الوسطى (بنسبة 51 في المائة) ارتفاع في الحوادث في تشاد بسبب الفيضانات خلال موسم الأمطار (زيادة

[3] حوادث **البرنامج** الموصوفة في هذا التقرير هي تلك التي وقعت في مناطق مسؤولية المكاتب القطرية **للبرنامج**.

[4] تهدف وحدة السلامة والصحة المهنيتين إلى الحد من الإصابات في مكان العمل وتحسين الصحة البدنية والعقلية للموظفين من خلال إرساء حقوق السلامة والصحة في مكان العمل والتأكد من تلقي الموظفين التدريب والدعم في مجال السلامة والصحة المهنيتين. وتشمل أماكن العمل مكاتب **البرنامج**، ومستودعاته، وورش عمله، ومرائبه، وعمليات الموانئ والطيران، والعيادات، ودور الضيافة، ومواقع البناء، والمراكز اللوجستية، ومناطق تخزين الوقود.

بنسبة 1.2 في المائة). وشهد بلدان يرزحان تحت ويلات نزاعات مفتوحة زيادات حادة في الحوادث، وهما جمهورية الكونغو الديمقراطية (54 في المائة) وموزامبيق (56 في المائة). وفي الوقت نفسه، أدى تزايد انتشار الجريمة في مدغشقر إلى زيادة بنسبة 72 في المائة في الحوادث اعتبارا من عام 2021.

12- وبدءا من قاع الجبل، سجل إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي زيادة بنسبة 83 في المائة في الحوادث مقارنة بعام 2021 بسبب ارتفاع العنف في هايتي وكولومبيا. وحدث تراجع طفيف في الحوادث في إقليم آسيا والمحيط الهادئ؛ فعلى الرغم من زيادة الحوادث في ميانمار بنسبة 10 في المائة، فقد شهدت أفغانستان وباكستان نصف عدد الحوادث المسجلة مقارنة بعام 2021.

13- وانخفضت الحوادث في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية بنسبة 27 في المائة مقارنة بعام 2021، مع انخفاض بنسبة 46 في المائة في اليمن و43 في المائة في لبنان. وشهد إقليم شرق أفريقيا أكبر عدد من حوادث السير، حيث شهدت 43 في المائة من هذه الحوادث، وكان جنوب السودان والسودان وإثيوبيا الأكثر تضررا.

التركيز التشغيلي القطري

أفغانستان: اتسم الوضع في أفغانستان بحدوث أزمة غذائية متسارعة بدأت في نهاية عام 2021، بعد عدة أشهر من استيلاء حركة طالبان على السلطة، وتفاقمت في عام 2022. وأطلقت الأمم المتحدة وشركاؤها نداء لجمع أكثر من 5 مليارات دولار في يناير/كانون الثاني 2022، حيث واجهت أفغانستان أعلى معدل لانتشار عدم كفاية استهلاك الغذاء في العالم، والذي تفاقم بسبب الجفاف. ورغم تراجع مستوى العنف في عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة، تأثرت العمليات بالأنشطة الإجرامية بما في ذلك النهب والضغط على الجهات الفاعلة الإنسانية. وعلى مدار العام، دعم توفر الأمن توسيع نطاق العمليات من خلال تقييمات أمن الطرق، ومفاوضات الوصول إلى المواقع، وتأمين المناطق لتحديد المواقع مسبقا. وجراء لذلك، بحلول نهاية عام 2022، تمكنت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية من العمل في 27 وجهة بما في ذلك 23 وجهة محلية.

بوركينا فاسو: تدهورت الأوضاع الأمنية والإنسانية في جميع أنحاء البلاد بعد انقلاب يناير/كانون الثاني 2022 الذي أطاح بالرئيس كابوري. وبلغ عدد المشردين داخليا إلى أكثر من 10 في المائة من السكان، بينما وسعت الجماعات المسلحة غير الحكومية سيطرتها في المناطق الغربية والوسطى والشرقية. وتضمنت التكتيكات الجديدة التي نشرتها تلك الجماعات تطويق المراكز الحضرية في المناطق الشمالية والشرقية، وعزل السكان عن طريق قطع الوصول إلى البنية التحتية والاتصالات. وأدى ذلك إلى وقوع حالات مجاعة في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2417 (2018). وفي عديد من الحالات، أفادت المجتمعات المتضررة بأنها اضطرت إلى "أكل أوراق الشجر" للبقاء على قيد الحياة. كما أعدمت الجماعات المسلحة غير الحكومية المدنيين الذين حاولوا الفرار من المدن المحاصرة. ودعمت شعبة الأمن في يوليو/تموز 2022 إنشاء شريان حياة لمدينة جيبو (في مقاطعة سوم) باستخدام طائرات الهليكوبتر، والعمل عن كثب مع السلطات الوطنية لتحديد مناطق هبوط طائرات الهليكوبتر. كما وضعت الشعبة مفهوما مصمما للعمليات، وأجرت إحاطات أمنية قبل المهمة ورصدت العمليات. وفي مواجهة حالة أمنية حرجة، لم تتعاون السلطات مع كيانات الأمم المتحدة وأصرت على السيطرة على مناطق توزيع الأغذية وتحديد الأولويات؛ كما طلبوا أن ينضم ممثل حكومي إلى مهام طائرات الهليكوبتر. وتتطلب مهمة غرس الثقة في مثل هذا المشهد السياسي المعقد جهودا مستمرة يشارك فيها موظفو الأمن الميداني. واعتُمدت تدابير التكيف والتخفيف للتغلب على القيود والتوترات مع الجهات الفاعلة الوطنية. وبناء على حصيلة عملية إدارة المخاطر الأمنية في ديسمبر/ كانون الأول، قرر الأمين العام من خلال وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن فرض قيود مؤقتة على أفراد الأسرة المؤهلين لموظفي نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة في المنطقة الوسطى، بما في ذلك واغادوغو. وللتغلب على قيود الوصول إلى المواقع بما في ذلك تلك التي تفرضها السلطات الوطنية أو الجماعات المسلحة غير الحكومية على المساعدات الإنسانية، لجأ **البرنامج** في كثير من الأحيان إلى استخدام المتعاقدين التجاريين كوكلاء أساسيين للتنفيذ.

مالي: تزايدت مخاطر الأضرار الجانبية التي أثرت على السكان المدنيين في مالي وبلدان الساحل الأخرى. وقدّر مشروع بيانات موقع النزاع المسلح وأحداثه أن 50 في المائة من العمليات العسكرية في مالي في عام 2022 استهدفت المدنيين. وتأثرت العمليات أيضا بالتطورات الجيوسياسية والتحولات في التحالفات في مالي وبوركينا فاسو، التي نأت بنفسها عن الحلفاء الغربيين. وأفاد انخفاض المراقبة الجوية والغارات الجوية بعد انتهاء عملية بارخان الفرنسية الجماعات المسلحة غير الحكومية، التي حققت مزيدا من التوغلات الإقليمية في منطقة ليبتاكو-غورما. وارتفع مستوى انعدام الأمن والاحتياجات الإنسانية جراء الاشتباكات بين الجهاديين، مما أدى إلى تفاقم تحديات

الوصول إلى المواقع المستهدفة. وظل **البرنامج** في النيجر يواجه تحديات تتعلق بالتهديدات في بيئة معقدة تتميز بوجود جماعات جهادية نشطة على الحدود الغربية والجنوبية. وأتت القيود التي عرقلت الوصول إلى المواقع المستهدفة من انعدام الأمن وكذلك القيود التي فرضتها الحكومة.

حوض بحيرة تشاد: استمر تمرد بوكو حرام في اجتياح شمال شرق نيجيريا وكذلك المناطق الحدودية مع البلدان المجاورة، مثل لوغون إت شاري، ومايو سافا، ومايو تساناغا في أقصى شمال الكاميرون؛ ومنطقة ديفا في جنوب شرق النيجر؛ وإقليم البحيرة في تشاد. وفي عام 2022، عززت ولاية غرب إفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية أراضيها وتركت بصمة على العمليات في وسط نيجيريا، أقصى جنوب منطقة نفوذها التقليدية. وأدى تزايد ندرة سبل العيش في جميع أنحاء منطقة الساحل، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ، إلى زيادة نزوح السكان. وأدى هذا إلى تغيير آليات التكيف المحلية، مما أدى إلى تفاقم أنماط النزاع والعنف.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: تدهور الأمن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2022. واستمر تمرد حركة 23 مارس/آذار (M23) في التوسع في شمال كيفو وحاولت قطع طرق الإمداد التي تستخدمها القوات الوطنية. وفي الوقت الذي ساءت فيه الظروف على الأرض، عزز الفريق الأمني قدراته لدعم مساعدات الإغاثة ويسّر مفاوضات الوصول إلى المواقع مع كل من القوات المسلحة الحكومية وحركة 23 مارس/آذار. ولإدارة المخاطر، أُدخلت تعديلات على أساليب المساعدة الإنسانية مع زيادة استخدام التحويلات القائمة على النقد بدلا من التوزيعات الغذائية العامة. وعمل الفريق الأمني مع أعضاء آخرين في فريق الأمم المتحدة القطري لاستعراض خطط الإجلاء، التي استُخدمت بنجاح أثناء إجلاء ونقل الموظفين غير الأساسيين في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، عندما طوقت حركة 23 مارس غوما كما نُقل الموظفون ذوي المهام غير الحيوية.

هايتي: في هايتي، ركز **البرنامج** على توسيع نطاق العمليات وإدارة الأزمات في أعقاب انهيار القانون والنظام العام في سبتمبر/أيلول 2022، والتي تميزت بانتشار العصابات والجريمة المنظمة. وعملت شعبة الأمن على تهيئة الظروف المواتية لبقاء **البرنامج** وإنجاز مهامه. وبعد تعزيز وحدة الأمن، وُضعت خطط للطوارئ والإجلاء في حين نجحت خطط البقاء والتنفيذ في تقليل اضطرابات العمليات. وقد تضرر مكتبان فقط من المكاتب دون الإقليمية الخمسة (غوناييف ولي كاي) من أعمال النهب والاضطرابات المدنية وأجبرا على الإغلاق بعد سبتمبر/أيلول. ودعمت شعبة الأمن في أكتوبر/تشرين الأول، عملية صنع القرار التي أدت إلى اعتماد تدابير تجنب المخاطر بما في ذلك طرائق العمل البديلة، وأعدت خططا للطوارئ. وكان للدعم الأمني الذي يقدمه **البرنامج** دورا أساسيا في التقليل إلى أدنى حد من حالات التأخير والانقطاع في تنفيذ البرامج في سياق زيادة مخاطر الأمن والسلامة على الموظفين والأصول.

ميانمار: ظلت النزاعات مشتعلة في عدة مناطق بين النظام العسكري وحركات المقاومة. وعلى الرغم من عدم تسجيل أي هجوم مباشر على **البرنامج**، إلا أن خطر حدوث أضرار جانبية أثناء تبادل إطلاق النار أو هجمات الحرق العمد أو الهجمات بالقنابل ظل مرتفعا. وواصل الجيش ممارسة رقابة صارمة على جميع أنشطة الأمم المتحدة والشركاء لضمان عدم وصول أي إمدادات إلى المقاومة. وبالتالي كان الوصول إلى المواقع يمثل تحديا مستمرا **للبرنامج**، مع فرض قيود شديدة على البعثات والقوافل. وأُبلغ عن زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام المضادة للأفراد وأنواع أخرى من الألغام الأرضية. وكثيرا ما أغلق الجيش الطرق أثناء العمليات الأمنية دون سابق إنذار. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، حوصرت قافلة لمدة 27 يوما في مدينة مراوك أوو. وفي ولاية راخين، التي تعرف أكبر حضور **للبرنامج** في البلاد، تم التوصل إلى وقف هش لإطلاق النار في نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وعلى الرغم من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، ظلت العمليات في البلاد محدودة. وواصلت السلطات تقييد التأشيرات ورفضت موظفي الأمن الدوليين بخلاف من هم من إدارة شؤون السلامة والأمن. وقد تأثرت قدرة **البرنامج** على تحسين سلامة الموظفين: فقد رُفضت طلبات محددة للحصول على مركبات مصفحة.

الصومال: ظلت العمليات في الصومال تواجه تحديات كبيرة في عام 2022، حيث أثر انعدام الأمن على جميع وكالات الأمم المتحدة وشركائها. ففي يونيو/حزيران، شن تحالف من القوات الفيدرالية والولائية والعشائرية هجمات مشتركة ضد حركة الشباب خلال حملة عسكرية بدأت في هيران بوسط الصومال. وتوسعت لتشمل وسط شبيلي وجلجدود ومدج. وردت حركة الشباب بشن عدة هجمات معقدة بارزة ضد المراكز الحضرية وزيادة استخدامها للأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمولة على المركبات. وشملت الأهداف الأصول العسكرية والدولية والحكومية والموظفين في جميع أنحاء وسط وجنوب الصومال، مما فرض مراجعة طرق الوصول بشكل متكرر. وعضدت شعبة الأمن المكتب القطري من حيث القدرة التشغيلية والدعم التحليلي خلال هذه الفترة الحرجة.

أوكرانيا: أثرت تحديات متعددة على الاستجابة لحالات الطوارئ في عام 2022، حيث حشدت شعبة الأمن كثير من الموارد للتعامل معها. وكان على العمليات أن تتكيف مع خطوط النزاع المتحركة، مع نقل موظفي **البرنامج** وأصوله بشكل مؤقت إلى أماكن آمنة. وقد كانت النزاعات في المراحل الأولى متركزة في المناطق الشرقية إلى الغربية، وبعيدة عن العاصمة كييف في فبراير/شباط؛ وبانتشار رقعة النزاعات، أعاد **البرنامج** تركيز عملياته نحو المناطق الجنوبية الشرقية. كما دعمت شعبة الأمن نشر موظفي **البرنامج** وأصوله في بولندا. وتأثرت البرامج بشدة بسبب قيود الوصول إلى المواقع رغم أن الوضع الإنساني تطلب توسيع نطاق العمليات بشكل عاجل. وعلى مدار العام، عملت شعبة الأمن بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المتعاونين لتيسير الوصول إلى المواقع وقدمت الدعم المستمر للشركاء في المناطق عالية المخاطر في مجالي الرصد والتحليل. ودعمت شعبة الأمن المفاوضات التي أدت إلى توقيع مبادرة حبوب البحر الأسود في يوليو/تموز 2022 من خلال التقييمات الأمنية والرصد والإبلاغ عن الوضع في أوديسا وساهمت في وضع إجراءات تشغيل موحدة. ومنذ البداية، حددت شعبة الأمن قضايا خطيرة تتعلق بنظام الإخطار، حيث لم يكن هناك اتصال بين أطراف النزاع. ولم تتم أي عمليات في المناطق التي لا تسيطر عليها السلطات الأوكرانية. وتسبب النزاع في فرض قيود تكنولوجية وجب أخذها في الاعتبار في التخطيط؛ وعلى وجه الخصوص، تأثرت المهمات القريبة من الخطوط الأمامية بالتشويش على الاتصالات ولا يمكن استخدام الهواتف الساتلية أو النظام العالمي لتحديد المواقع أو الترددات العالية جدا. ومن بين المخاطر الكبيرة التي واجهت العمليات، سجل الأمن استهدافا غير مباشر وقصفا متكررا بالقرب من المنشآت المدنية وهجمات الطائرات المسيّرة مما تسبب في أضرار جانبية في المراكز الحضرية. ومن أكتوبر/تشرين الأول فصاعدا، تغيرت تكتيكات الأطراف المتحاربة واشتملت على ضربات جوية مباشرة. وظهرت الحاجة المتزايدة للدعم في أعقاب الهجوم المضاد من الجانب الأوكراني في الخريف، حيث ساعدت أجهزة الأمن على التخزين المسبق للمواد الغذائية وغير الغذائية. وبين أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2022، توسع **البرنامج** شمالا وجنوبا إلى منطقتي خاركيف وخيرسون التي سيطرت عليها مجددا السلطات الأوكرانية. ودعت شعبة الأمن إلى اتخاذ تدابير تخفيف إضافية بما في ذلك إنشاء آلية لحل النزاعات لدعم الاحتياجات التشغيلية في جميع أنحاء البلاد. وقد أدى التركيز على تبادل المعلومات مع السلطات الوطنية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المتعاونين إلى تمكين **البرنامج** من تقليل تعليق البعثات البرية.

14- إرساء أسس ثقافة أمنية تعاونية مع الشركاء المتعاونين ركزت شعبة الأمن في عام 2022 في نهجها بخصوص الشراكات على هدفين لبناء ثقافة أمنية تعاونية مع الشركاء المتعاونين: ضمان إيصال البرامج بشكل آمن حتى الميل الأخير؛ وتقديم الدعم للشركاء المتعاونين في إطار "إنقاذ الأرواح معا". وكان التركيز الأساسي هو دعم الموظفين المحليين لأنهم ما زالوا يواجهون أكبر المخاطر على سلامتهم، سواء كانوا يعملون في **البرنامج** أو لدى شريك متعاون. وعمل **البرنامج** على مستوى المقر مع المنتدى العالمي للأمن المشترك بين الوكالات ومنتدى/أسابيع ممارسة الشبكة الإنسانية، مع مراعاة أهمية التوطين. وركز التفاعل المنتظم مع شركاء **البرنامج** على أفضل السبل لدعم المنظمات غير الحكومية المحلية في ممارسة إدارة المخاطر الأمنية بفعالية.

15- وبصفتها عضوا نشطا في إطار العمل لإنقاذ الأرواح معا، دعمت شعبة الأمن الشركاء المتعاونين والمنظمات الإنسانية الأخرى على مستوى البلد والمقر، من حيث تحسين تبادل المعلومات الأمنية، وتقديم المشورة الأمنية ودعم وصول المساعدات الإنسانية. وأتيح مزيد من التداريب الأمنية واستشارات الخبراء للشركاء المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، عالجت شعبة الأمن عددا كبيرا من الطلبات خارج إطار إنقاذ الأرواح معا، وزادت من الدعم المقدم للشركاء الإنسانيين من المنظمات غير الحكومية الدولية عبر آلية تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي، وتوفير الدعم الأمني واللوجستي للاستجابات في حالات الطوارئ والمهمات الحرجة.

الاستجابة الأمنية التشغيلية

تفعيل استراتيجيات البرامج الإقليمية والقطرية المعززة للوصول

16- ظلت عمليات **البرنامج** في عام 2022 تواجه تحديات بسبب النزاع المستمر وقيود الوصول إلى المواقع، والتي تميزت بعدم وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومبدئي ومتسق إلى المستفيدين. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت الجهات المسلحة الحكومية وغير الحكومية وسلطات الأمر الواقع قيودا على الموظفين والأنشطة الإنسانية. وظلت عمليات **البرنامج** متأثرة بالعنف في المناطق المدنية، والهجمات وعمليات الاختطاف التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني، والاضطرابات المدنية، واختلاس مواد الإغاثة التابعة **للبرنامج** وإتلافها.

17- وفي هذا السياق، أنشأت عمليات **البرنامج** القطرية خلايا وصول تقنية متعددة الوظائف وصممت استراتيجيات وصول في بلدان مثل بوركينا فاسو، ومالي، والصومال، والجمهورية العربية السورية، وجنوب السودان. وساعدت شعبة الأمن في توسيع نطاق تفعيل استراتيجية الوصول القطرية **للبرنامج** وتحسين تنفيذ مجموعات الأدوات المخصصة في المناطق الوعرة التي يصعب الوصول إليها بسبب البيئة الشديدة الخطورة.

18- وفي منطقة الساحل الوسطى، حسّنت فرق الأمن الميداني استراتيجيات القبول في مالي والنيجر وبوركينا فاسو، بما في ذلك من خلال إطلاق أداة رسم الخرائط. وساعدت القدرات المتميزة في إجراء المفاوضات الإنسانية في التخطيط. كما حسنت شعبة الأمن القدرة على جمع المعلومات وتحليلها، فضلا عن التنسيق المدني - العسكري. وتم قياس الوصول من الناحية النوعية من خلال تكامل البيانات ورسم خرائط بيانات الرصد التي جمعها موظفو **البرنامج** والأطراف الثالثة.

19- ومن خلال تعزيز القدرة على الإنذار المبكر، حُددت إشارات الاضطرابات المدنية في مالي، وبوركينا فاسو، وجنوب السودان، والصومال، ونيجيريا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أطلق فريق الأمن التابع للمكتب القطري جهودا هادفة للدعوة والتوعية لصالح السكان المحليين بغية تحسين مستويات القبول.

تعزيز قدرة شعبة الأمن على الاستجابة للاحتياجات الأمنية الآخذة في التطور باستخدام التكنولوجيا

20- ركزت شعبة الأمن على التكنولوجيات الحالية والناشئة لاكتساب الكفاءة في رصد الامتثال لنظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة والتزامات الأمن الداخلي **للبرنامج** مع تعطيل العمليات القطرية إلى أدنى حد. وأُطلقت مبادرات لتحسين الأنشطة التي كانت تتطلب الكثير من الموارد والعمالة والوقت من خلال العمليات الآلية والتحليل المستند إلى البيانات. وتضمن هذا العمل إصدار بيانات ضمان ربع سنوية؛ ومؤشرات الأداء الرئيسية؛ ومنهجيات جمع البيانات؛ وإنشاء واعتماد منصات إدارة المعلومات؛ وتصور سير العمل؛ والتحكم الرقمي في المهام. وأدت هذه الجهود إلى تحسين عمليات الإعداد وصيانة السجلات/البيانات.

21- وبالنسبة للعمليات الميدانية، ركزت الابتكارات التكنولوجية على دعم سلامة الموظفين والأصول وتخفيف التهديدات من خلال تحسين قدرة الرصد. ففي هايتي، بسبب قيود الوصول إلى المواقع وتدهور الأوضاع الأمنية بسبب سيطرة العصابات على خدمات الأمن القومي، حددت شعبة الأمن الحاجة إلى الطائرات المسيّرة لدعم تقييمات الطرق.

22- وركز فريق تحويل الأعمال التجارية التابع لشعبة الأمن في عام 2022 على مطابقة المتطلبات الميدانية مع التكنولوجيا المطبقة، مع مراعاة القدرة على تحمل التكاليف إلى جانب الحرص على الاستفادة من القيمة الاستراتيجية للابتكار. وشرعت شعبة الأمن في استعراض الاحتياجات الميدانية وأبلغ أكثر من 40 موظفا ميدانيا عن المهام والأولويات والطلبات الأكثر تكررا من أجل تحسين سير العمل. وحُددت الفرص الرقمية لدعم موظفي الرصد والتتبع (لتقليص العمليات المطولة)؛ وإدارة الامتثال؛ ودعم وظائف الإبلاغ وإدارة الأزمات.

23- وظلت التكنولوجيا أحد الأصول الرئيسية للاستجابة للأزمات في بلدان مثل جنوب السودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال؛ فعلى وجه الخصوص، أدى إعداد خرائط الوصول إلى المواقع وشبكات التأثير للجهات المشاركة في النزاع إلى تحسين قدرة شعبة الأمن في هذا الصدد.

24- وفيما يتعلق بالتدريب، ركزت شعبة الأمن بشكل أكبر على قدرات الوقاية والتخفيف في عام 2022. وقدمت دورات تدريبية للمستجيبين الأوائل مثل حقيبة الصدمات في حالات الطوارئ ومجموعة الإسعافات الأولية الفردية لموظفي **البرنامج** في بوركينا فاسو، ومالي، ونيجيريا، وأفغانستان، وليبيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، واليمن. كما ركز التدريب على المقر والقائمين على النشر السريع للموظفين. وقُدمت مجموعة الإسعافات الأولية الفردية كجزء من الاستجابة الطارئة لأوكرانيا وفي جميع البلدان المجاورة. كما أُتيحت في بوروندي، وفي دبي لمركز أسطول **البرنامج** وفريق الدعم السريع في حالة الطوارئ عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي هايتي، وفي المقر لأغراض النشر السريع. كما أتاح الرفع التدريجي للقيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 تقديم التدريب على نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية لموظفي **البرنامج** المنتشرين في البلدان عالية المخاطر، ولا سيما أفغانستان، وبوركينا فاسو، وكينيا. وقدمت دورات تدريبية للتوعية بأمن المرأة لموظفات **البرنامج** في المقر وفي أقاليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وبيرو، وكولومبيا)؛ وآسيا والمحيط الهادئ (أفغانستان)؛ والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (العراق).

وباعتبارها أكثر من مجرد دورة تدريبية، تتيح الدورة التدريبية للتوعية بأمن المرأة منتدى آمنا للموظفات لتبادل المخاوف والتجارب الأمنية.

تحقيق المستوى الأمثل من الميزانية والتوظيف بتعزيز التخطيط والتتبع

25- في عام 2022، واصلت شعبة الأمن تعزيز آليات الرقابة الداخلية لضمان مساهمة الاعتبارات الأمنية بشكل منهجي في عملية استعراض البرامج المؤسسية والموافقة عليها.

26- وبلغت التكاليف المتعلقة بالأمن في المقر والمكاتب الإقليمية 25.9 مليون دولار أمريكي، وشكلت 5.2 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

27- وبلغت التكاليف الإجمالية المقدرة المتعلقة بالأمن في المواقع الميدانية 80.3 مليون دولار أمريكي، وشكلت 12.2 في المائة من إجمالي ميزانية تكاليف الدعم المباشر على مستوى المكاتب القطرية، كما هو موضح في الجدول أدناه.

نفقات الأمن في البرنامج - 2022				
وصف التكاليف	***دولار أمريكي***		**وصف التكاليف**	***دولار أمريكي***
موظفو المقر والمكتب الإقليمي	9 888 672		الموظفون الميدانيون	47 103 900
إدارة شؤون السلامة والأمن	12 705 239		أمن أماكن الإقامة في المكتب القطري	2 733 160
المقر والمكاتب الإقليمية - تكاليف أخرى (صندوق الطوارئ الأمنية، والتدريب، وبعثات المساعدة الأمنية)	3 263 049		المعدات الأمنية	2 134 315
			التكلفة المحلية- لميزانيات الأمن المشتركة	8 500 000
			خدمات الحراسة الأمنية (المكاتب القطرية فقط)	11 770 500
مجموع تكاليف الأمن في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة	**25 856 960**		**مجموع تكاليف الأمن في إطار تكاليف الدعم المباشرة**	**80 275 322**
النسبة المئوية لمجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة	5.2 في المائة		النسبة المئوية لمجموع تكاليف الدعم المباشرة	12.2 في المائة
مجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة	**496 100 000**		**مجموع تكاليف الدعم المباشرة**	**656 869 040**